

Distr.: General
4 February 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة السابعة

جنيف، ١٥-١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية،
والخيارات السياسية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة
قائمين على السلع الأساسية

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تستعرض مذكرة المعلومات الأساسية هذه التطورات الأخيرة في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية، وتحلل العوامل التي أسهمت في تقلب أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٤. فالاختلالات بين العرض والطلب أدت إلى هبوط أسعار معظم السلع الأساسية في أسواق المنتجات الزراعية والفلزات والخامات والطاقة. واستمر هذا الضغط باتجاه نزول الأسعار طيلة السنة مع تقلبات قصيرة الأمد. وقد استقرت أسعار بعض السلع الأساسية في الجزء الأخير من السنة بل إنها استرجعت بعض ما خسرت. وقد كان لهذه التطورات عظيم الأثر على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وعلى المستثمرين والمزارعين. وتبحث هذه المذكرة بعض قضايا السياسة العامة المتصلة بالتطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وتقدم توصيات يمكن أن تساعد تلك البلدان النامية في تحقيق تنمية مستدامة ونمو شامل. وتجدر الإشارة إلى أن الغرض مما يُقترح من سياسات وتدابير هو معالجة الآثار التي قد تنجم عن هبوط الأسعار والتخفيف من خطر تعرضها لتقلبات كبيرة. وتعرض هذه المذكرة أيضاً المناقشات الأخيرة التي تناولت إجراءات تقييد التصدير التي اتخذتها بعض البلدان المصدرة للسلع الأساسية.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-01776 160215 170215



* 1 5 0 1 7 7 6 *

مقدمة

١- في الفقرة ٢٠٨ من اتفاق أكرا، كُلف مجلس التجارة والتنمية باستحداث اجتماع خبراء متعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية. وتم مجدداً التأكيد على عقد هذه السلسلة من اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في الفقرة ١٧ من الولاية المعتمدة في الدوحة ومُددت فترة عقدها أربع سنوات أخرى من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦.

٢- وتُحلل مذكرة المعلومات الأساسية هذه التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية على مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤ مع التركيز على اتجاهات الأسعار والقوى الدافعة لحركتها. أما المجموعات الرئيسية الثلاث من السلع الأساسية التي تتناولها هذه المذكرة فهي:

(أ) السلع الأساسية الزراعية - الأغذية، والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيوت النباتية، فضلاً عن المواد الخام الزراعية؛

(ب) المعادن والخامات والفلزات؛

(ج) الطاقة - النفط والغاز والفحم والطاقة المتجددة.

٣- وتُسلط المذكرة الضوء أيضاً على بعض القضايا السياسية الرئيسية المتصلة بالتطورات التي شهدتها الأسواق في الآونة الأخيرة، وتُقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق تنمية مستدامة ونمو شامل. وهي تقترح بوجه خاص سياسات وتدابير عملية لمعالجة الآثار التي قد تنجم عن هبوط الأسعار ولتخفيف خطر تعرضها لتقلبات كبيرة. وتعرض هذه المذكرة أيضاً المناقشات الأخيرة التي تناولت إجراءات تقييد التصدير التي اتخذتها بعض البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

أولاً- التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية

ألف- لمحة عامة

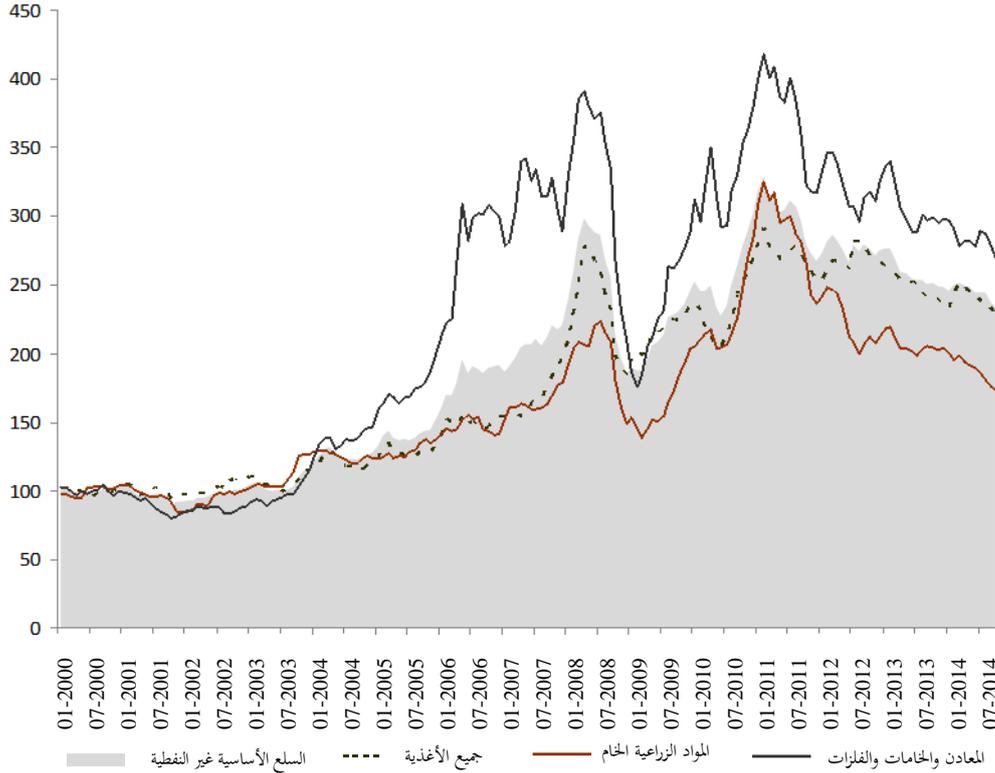
٤- تواصل الفتور الذي طبع أسواق السلع الأساسية طيلة عام ٢٠١٤ ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى الظروف الاقتصادية الهادئة وإلى وفرة العرض. وحتى عندما تعززت الأسعار، كما حصل في أسواق السلع الأساسية غير النفطية أثناء الربع الأول من السنة، فإنها تراخت في الربعين الثاني والثالث منها (الشكل ١). فعلى سبيل المثال، سجل مؤشر الأونكتاد للأسعار الاسمية للسلع الأساسية غير النفطية^(١) ارتفاعاً من ٢٤٥ نقطة في كانون الثاني/يناير إلى ٢٥٢ نقطة في آذار/مارس ثم هبط إلى ٢٣٥ نقطة في تشرين الأول/أكتوبر. وفي المتوسط، انخفضت

(١) يشمل مؤشر الأونكتاد المجموعات الفرعية التالية من السلع الأساسية: الأغذية، التي تشمل الأغذية والمشروبات المدارية والبذور الزيتية والزيوت النباتية؛ والمواد الخام الزراعية؛ والمعادن والخامات والفلزات.

قيمة المؤشر للفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بنحو ٦ في المائة مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠١٣، ولكنه لا يزال مرتفعاً بالنظر إلى اتجاهه على المدى الطويل^(٢).

الشكل ١

مؤشرات أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
(١٠٠=٢٠٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (UNCTADStat).

٥- وباستثناء المشروبات المدارية، فإن اتجاهات أسعار مجموعتي السلع الأساسية الزراعية والأغذية الرئيسيتين قد تراجعت أو ظلت مستقرة نوعاً ما في عام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣. وكانت السلع الأساسية التي شهدت هبوطاً في الأسعار الحبوب والبذور الزيتية والزيوت والمطاط الطبيعي والقطن. ومما ساعد في هبوط الأسعار جودة المحصول مقترنةً بوجود مخزوناتٍ مريحة تراكمت من الموسم السابق. وإذا ما استمرت هذه الحال، فإن أسعار معظم السلع الأساسية الغذائية والزراعية ستستمر في الانخفاض خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥.

(٢) سجل المؤشر معدلاً بلغ ٢٤٥ نقطة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويبلغ معدله على مدى عشر سنوات، من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ٢٣٢ نقطة.

٦- وشهدت سوق المعادن والخامات والفلزات ميلاً إلى النزول في عام ٢٠١٤. ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى تراجع أسعار ركاز الحديد والنحاس، حيث انخفض مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات بنسبة ٩ في المائة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وساهم ارتفاع العرض والشواغل بشأن آفاق طلب الصين على هذه المواد مساهمة كبيرة في انحدار أسعار ركاز الحديد والنحاس. وانخفضت أسعار الذهب بنسبة ٨,٥ في المائة في الفترة ما بين آذار/مارس وتشرين الأول أكتوبر ٢٠١٤ بسبب تراجع الطلب وارتفاع سعر الدولار والارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من وضع السوق العام المتسم بالهدوء، فاق أداء كل من النيكل والزنك والألومنيوم أداء الفلزات الخسيسة الأخرى ويعود الفضل في ذلك أساساً إلى عوامل متصلة بالعرض كحظر إندونيسيا تصدير ركاز النيكل غير المعالج وخفض إنتاج الألومنيوم من قبل منتجين كبار.

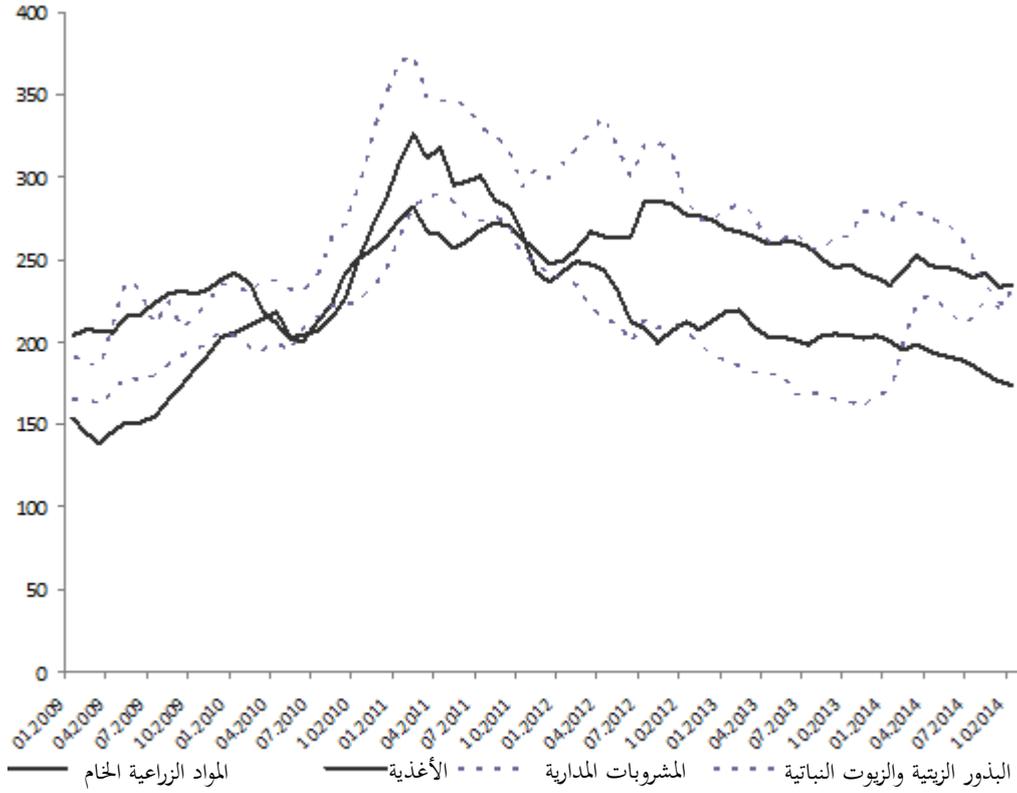
٧- وشهدت أسواق الوقود الأحفوري انحداراً شديداً في الأسعار مع حالة تقلب قصيرة الأمد. وكانت فوائض العرض وارتفاع المخزونات وتباطؤ الاقتصاد العالمي ما حرك هذا الضغط باتجاه الانحدار. ففي الولايات المتحدة، ساهم استخدام تقنية التصديع الهيدرولي في إنتاج الغاز والنفط الصخريين في إنعاش العرض بنحو ثلاثة ملايين برميل ليلعب معدل تسعة ملايين برميل في اليوم في عام ٢٠١٤؛ ويبلغ ما تُنتجه آبار الغاز قرابة خمسة أضعاف ما كانت تُنتجه سابقاً. وكان المعروض من الفحم وبيعاً ولكن الصعوبات التي تعترض الاستجابة لشروط انبعاثات غازات الدفيئة قد أعاقت تنامي استخدامه في توليد الكهرباء. ويشكل العرض الوفير من الطاقة على العموم وهبوط الأسعار تحديات جديدة بالنسبة للطاقت المتجددة في الوقت الذي كانت أسعارها قد بدأت تتسم بالتنافسية وزادت فيه حصتها من السوق في سلة الطاقة العالمية.

باء- التطورات التي شهدتها أهم قطاعات السلع الأساسية

١- السلع الأساسية الغذائية والزراعية

٨- ثبتت أسعار السلع الأساسية الغذائية والزراعية في أوائل عام ٢٠١٤ ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى سوء أحوال الطقس في البلدان الرئيسية المنتجة للأغذية والمنتجات الزراعية كالولايات المتحدة والبرازيل وكذلك بسبب التوتر بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وهما من كبار موردي الحبوب. ثم تحسنت أحوال الطقس بعد ذلك مما ساعد على زيادة النواتج من السلع الأساسية الزراعية على الصعيد العالمي وأدى إلى هبوط الأسعار (الشكل ٢).

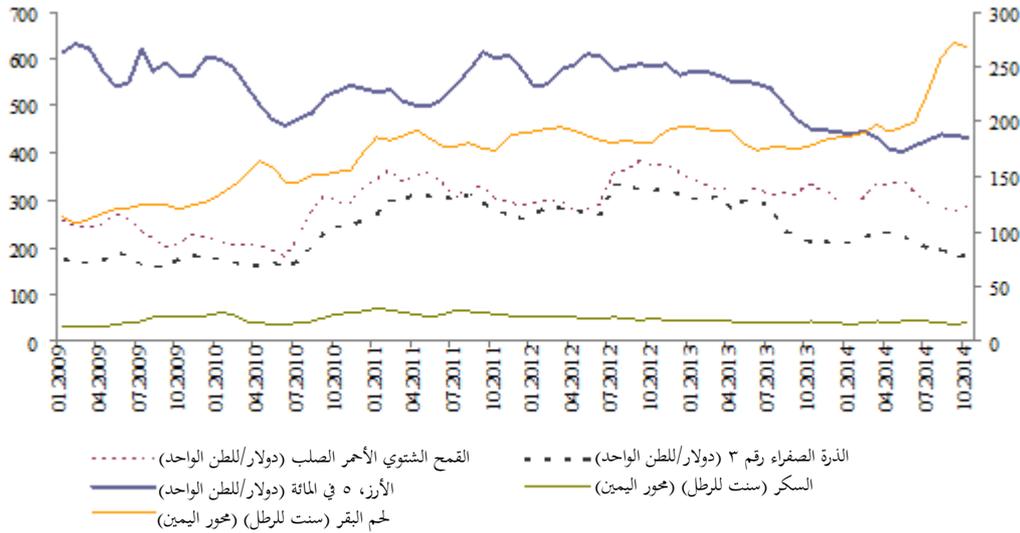
الشكل ٢
مؤشرات أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية الغذائية والزراعية، كانون الثاني/
يناير ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
(١٠٠=٢٠٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (UNCTADStat).

٩- وارتفع مؤشر الأونكتاد لأسعار الأغذية من حوالي ٢٣٥ نقطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٢٥٢ نقطة في آذار/مارس ثم تراجع إلى ٢٣٥ نقطة في تشرين الأول/أكتوبر. غير أن أداء أسعار بعض السلع الأساسية بعينها قد نحي منحى آخر غير الذي يدل عليه المؤشر (الشكل ٣).

الشكل ٣
الأسعار الاسمية لمجموعة مختارة من السلع الأساسية الغذائية والزراعية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
(بالدولار)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (UNCTADStat).

١٠- وفي أسواق الحبوب، لوحظ ميل الأسعار إلى الارتفاع في أوائل عام ٢٠١٤ بسبب سوء أحوال الطقس في البلدان الرئيسية المنتجة لها كالولايات المتحدة وبسبب التوتر في منطقة البحر الأسود. وبعد ذلك، ساعد تحسُّن أحوال الطقس في زيادة المحاصيل وأدى إلى انخفاض أسعار الحبوب. فعلى سبيل، زاد سعر القمح (الشتوي الأحمر الصلب رقم ٢) بنسبة ١٨ في المائة من ٢٨٧ دولاراً للطن الواحد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣٤٠ دولار للطن الواحد في أيار/مايو ثم انخفض بنسبة ١٩ في المائة ليبلغ ٢٧٤ دولاراً للطن الواحد في أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أن السعر قد ارتفع بصورة طفيفة بنسبة ٤ في المائة، ليبلغ ٢٨٦ دولاراً للطن الواحد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، يُتوقع أن يكون محصول الموسم ٢٠١٣-٢٠١٤ قياسياً وهناك آمال جيدة في أن يُساعد الموسم المقبل في تكوين مخزونات من القمح وفي إبقاء الأسعار منخفضة نسبياً. وذهبت تقديرات مجلس الحبوب الدولي إلى أن إنتاج القمح في الموسم ٢٠١٣-٢٠١٤ سيبلغ كمية قياسية قدرها ٧١٣ مليون طن، أي بزيادة ٩ في المائة مقارنةً بإنتاج الموسم السابق. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم في الموسم الموالي حيث تذهب التوقعات إلى تحقيق إنتاج يُحطم الرقم القياسي أو يكاد^(٣). وبالمثل، سجلت أسواق الذرة ارتفاعاً في سعر الذرة الصفراء رقم ٣ بنسبة ١٠ في المائة من ٢١٠ دولارات للطن الواحد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٢٣١ دولاراً للطن الواحد

(٣) أُخذت الأرقام من موقع مجلس الحبوب الدولي بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وانخفض سعر الذرة بنسبة ٢١ في المائة تقريباً ليبلغ ١٨٣ دولاراً للطن الواحد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وحسب مجلس الحبوب الدولي، تذهب التقديرات إلى أن محصول الذرة في الموسم ٢٠١٣/٢٠١٤ سيبلغ ٩٨٤ مليون طن وهي كمية قياسية، أي أنه سيفوق محصول الموسم السابق بنسبة ١٤ في المائة.

١١- وفي أسواق الأرز، تراوح سعر الطن الواحد من الأرز التايلندي، بالسعر المرجعي الآسيوي، ما بين ٤٠٤ دولارات و٤٤٧ دولاراً ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وارتفع معدل السعر الشهري ارتفاعاً طفيفاً من ٤٤١ دولاراً للطن في كانون الثاني/يناير إلى ٤٤٧ دولار للطن في شباط/فبراير ثم هبط السعر بشكل مطّرد حتى بلغ ٤٠٤ دولارات في أيار/مايو ٢٠١٤. وتُعزى بعض أسباب هذا الهبوط في السعر إلى ارتفاع المخزون المتبقي من المواسم السابقة وكذلك إلى إفراج الحكومة التايلندية تدريجياً عن مخزونات الأرز لديها. وبعد ذلك، أدى تدهور أحوال الطقس في تايلند، مقروناً بقرار مُزارعي الأرز حصر زراعته بعد انتهاء برنامج الدعم الحكومي، إلى الضغط على أسعار الأرز باتجاه الارتفاع. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان متوسط سعر الأرز التايلندي قد ارتفع ليبلغ ٤٣٣ دولاراً للطن الواحد، ولكن الأسعار لا تزال منخفضة مقارنة بالمتوسط الذي سُجّل على مدى السنوات الخمس الأخيرة.

١٢- وارتفع سعر السكر بنسبة ١٧ في المائة من ١٥,٦ سنت في كانون الثاني/يناير إلى ١٨ سنتاً في أيار/مايو ٢٠١٤، ويعبر هذا الارتفاع عن القلق من أحوال الطقس غير المواتية في البرازيل وهي من كبار منتجي السكر ومن نمط طقس إل - نينيو المتنامي. ثم خفّت الأسعار لأسباب منها تأخر ظاهرة إل - نينيو ووجود مخزونات داخلية كبيرة في كبار البلدان المنتجة كاهند وتايلند. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغ معدل أسعار السكر ١٦ سنتاً للرطل الواحد. إلا أن الأسعار تعافت باعتدال فبلغت في المتوسط ١٦,٧٥ سنتاً للرطل الواحد. وفي المعدل، كانت أسعار السكر خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤ منخفضة نسبياً مقارنةً بما كانت عليه على مدى السنوات الثلاث السابقة. وقد أدى هذا إلى تراجع الزرع ويتوقع محللون في الوقت الحاضر حصول عجز عالمي في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥، الأمر الذي قد يساعد أسعار السكر على معاودة الارتفاع بشكل طفيف.

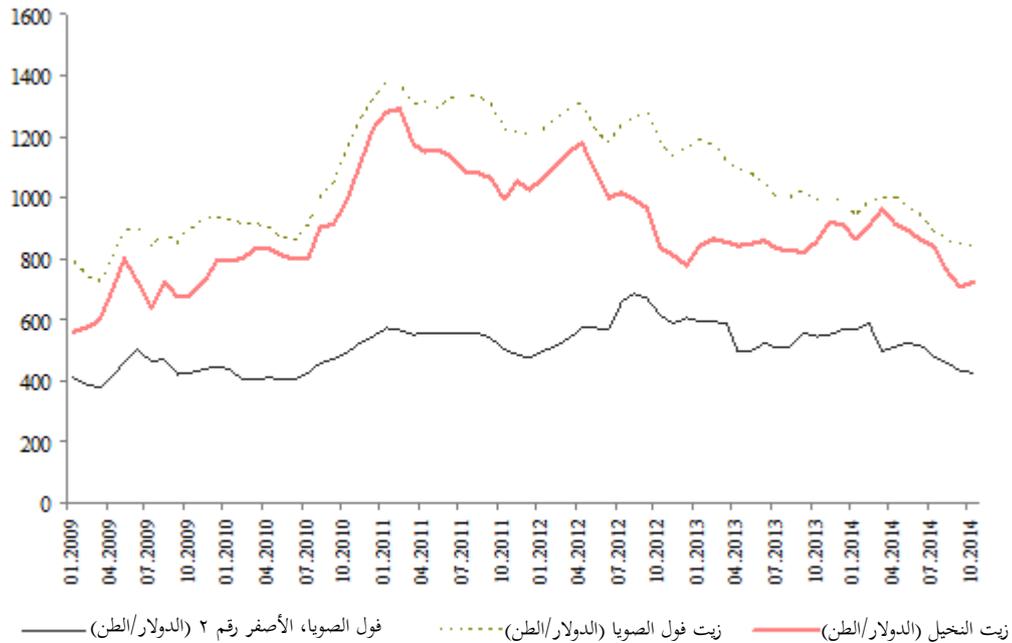
١٣- وبخلاف معظم أسواق الأغذية والسلع الأساسية الزراعية، تعززت أسعار لحم البقر على مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤ بالرغم من بعض التقلبات القصيرة الأمد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغ متوسط سعر لحم البقر المحمّد من أستراليا ونيوزيلندا نحو ٢٦٧ سنتاً للرطل الواحد، أي أنه ارتفع بنسبة ٤٢ في المائة مقارنةً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويُعزى السبب الأساسي في ارتفاع هذا السعر إلى قلة العرض الناجمة عن الجفاف وارتفاع تكاليف الأعلاف في الولايات المتحدة ممّا حد من إنتاج اللحوم الحمراء على صعيد العالم.

١٤- وفي سوق البذور الزيتية والزيوت النباتية، انتعشت الأسعار عموماً في عام ٢٠١٤، على الرغم من بعض التقلبات القصيرة الأمد (الشكل ٤). وتراجع مؤشر الأونكتاد للبذور الزيتية

والزيوت النباتية بنسبة ١٧ في المائة، من ٢٧١ نقطة في كانون الثاني/يناير إلى ٢٢٥ نقطة في تشرين الأول/أكتوبر. ويعود هذا بدرجة كبيرة إلى هبوط أسعار فول الصويا وزيت فول الصويا وزيت النخيل التي تراجعت بنسبة ٢٥ في المائة و١١ في المائة و١٦ في المائة، على التوالي، على مدى الفترة نفسها، وذلك إلى حد كبير بسبب ظروف المحصول الجيدة التي زادت الإنتاج^(٤). ومن المرجح أن يتفاقم الوضع بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام التي ستضعف الاهتمام بإنتاج الوقود الأحفوري الذي يستخدم الزيوت النباتية كمدخلات. ومن شأن مزيد من الانخفاضات في أسعار الزيوت، كزيت النخيل، أن يلحق ضرراً كبيراً بصغار المزارعين وهم أكبر الموردين في البلدان المصدرة الرئيسية.

الشكل ٤

الأسعار الاسمية لمجموعة مختارة من البذور الزيتية والزيوت النباتية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
(بالدولار)



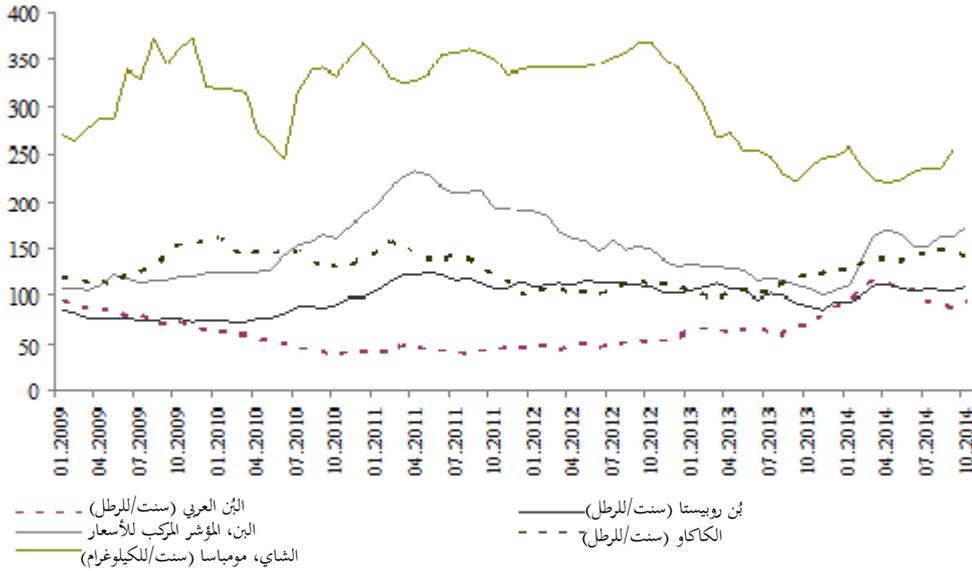
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى البيانات المستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد (UNCTADStat).

(٤) مثلاً، وحسب تجميع أوردته مجلس الحبوب الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ذهبت التقديرات إلى أن إنتاج فول الصويا سيحطّم الرقم القياسي بـ ٢٨٤ مليون طن كمحصول لموسم ٢٠١٣-٢٠١٤، أي أكثر من الكمية البالغة ٢٧٢ مليون طن التي سجلتها في الموسم السابق.

١٥- وشهدت أسعار المشروبات المدارية ميلاً إلى الارتفاع في عام ٢٠١٤، قادتة طفرةً في أسعار البن والكافو (الشكل ٥). وسجل مؤشر الأونكتاد لأسعار المشروبات المدارية متوسطاً قدره ٢٣٠,٥ نقطة في تشرين الأول/أكتوبر، أي أنه ارتفع بنسبة ٣٥ في المائة مقارنةً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير. وعلى مدى الفترة نفسها، ارتفع المؤشر المركب لأسعار البن بنحو ٥٦ في المائة تقريباً. وقد كان هذا بالأساس نتيجة الطفرة التي سجلتها أسعار أنواع البن العربي المدفوعة بمخاوف عمّت السوق نتيجة الجفاف الذي أضر بمناطق زراعة البن في البرازيل في أوائل عام ٢٠١٤. وارتفع سعر بُن رويستا ب ١٨ في المائة تقريباً من ٩٣ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير إلى ١٠٩ سنتات للرطل في تشرين الأول/أكتوبر. وشهدت أسواق الكافو ارتفاعاً في الأسعار على مدى الفترة نفسها بسبب زيادة طلب صناعة الشكولاتة على الكافو رغم أن السوق كان ينعم بعرض جيّد نسبياً خلال الموسم ٢٠١٣-٢٠١٤^(٥). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغ متوسط سعر الكافو ١٤١ سنتاً للرطل، أي أنه ارتفع بنسبة ١٠ في المائة مقارنةً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد يكون صغار المزارعين وأهم الموردين قد استفادوا من اتجاهات الارتفاع في أسواق المشروبات المدارية شريطة أن تكون قد دُفعت لهم حصة عادلة من السعر العالمي. وبخلاف الاتجاه الصاعد في أسعار البن والكافو، شهدت أسعار الشاي تذبذباً على مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤ وظلت منخفضة مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣. فبلغ متوسط سعر الشاي في مزاد مومباسا ٢٣٧ سنتاً للكيلوغرام في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير و تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أي أنه انخفض بنسبة ١٣ في المائة مقارنةً بقيمته في العام السابق. ويعزى انخفاض أسعار الشاي نسبياً إلى وجود عرض وافر نتيجة ظروف المحصول الجيدة في البلدان المنتجة.

(٥) قُدر الطلب العالمي على الكافو ب ٤,٢٦٢ مليون طن للموسم ٢٠١٣-٢٠١٤، أي أنه سجل ارتفاعاً بلغت نسبته ٣,٧ في المائة مقارنةً بالموسم السابق. وفي هذه الأثناء، قُدر إنتاج الكافو في الموسم ٢٠١٣-٢٠١٤ ب ٤,٣٤٥ مليون طن، أي أنه سجل ارتفاعاً بنسبة ١٠,٢ في المائة مقارنةً بالموسم السابق (منظمة الكافو الدولية، ٢٠١٣ *Quarterly Bulletin of Cocoa* season (International Cocoa Organization, 2013, *Quarterly Bulletin of Cocoa* (Statistics, Vol. XL, No.3, Cocoa year 2013/2014).

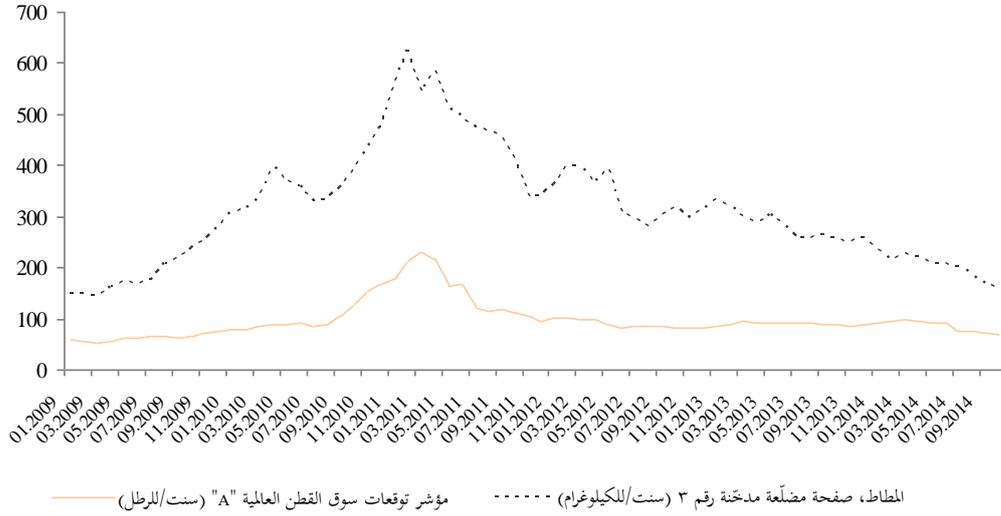
الشكل ٥
الأسعار الاسمية لمجموعة مختارة من السلع الأساسية من المشروبات، كانون الثاني/يناير
٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
(بالدولار)



المصدر: حسابات أمانة الاونكتاد، بالاستناد إلى البيانات المستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد (UNCTADStat).

١٦- وفي أسواق السلع الأساسية الزراعية الخام، شهدت الأسعار اتجاهًا نحو الهبوط على مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤ (الشكل ٦). وكانت القوة المحركة وراء هذا الأمر بالأساس تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات الصناعية الكبرى مقرونًا بتوفر مخزونات هائلة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، سجل مؤشر الأونكتاد لأسعار المواد الزراعية الخام انخفاضًا بنسبة ١٣ في المائة مقارنةً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير. فانخفض سعر المطاط الطبيعي (RSS No. 3) بنسبة ٣٠ في المائة على مدى الفترة نفسها بسبب فائض العرض. وفي الوقت الذي كان فيه هذا التقرير قيد التحرير، قدّر فريق الدراسة الدولي للمطاط أن المعروض العالمي سيفوق الطلب للسنة الرابعة على التوالي في عام ٢٠١٤ وهو ما يرجّح أن يؤدي إلى استمرار انخفاض أسعار المطاط. ويثير هذا الوضع قلقًا كبيرًا لدى صغار المزارعين وهم أهم زارعي شجر المطاط في أكبر البلدان المنتجة له ومنها تايلند وإندونيسيا. أما بالنسبة للقطن، فقد ارتفع مؤشر توقعات سوق القطن العالمية Cotlook A بمعدل ٧ في المائة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٤، ومن أسباب ذلك الارتفاع وجود شواغل تتعلق بسوء أحوال الطقس الذي أضر بالمحصول في الولايات المتحدة. ثم هوت الأسعار بعد ذلك. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، سجل المؤشر معدلًا يقارب ٧٠ سنتًا للرطل، أي أنه انخفض بنسبة ٢٣ في المائة مقارنةً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويعود السبب في هذا بالأساس إلى وجود مخزونات كبيرة وإلى زيادة الإنتاج العالمي وإلى انخفاض حصة الاستيراد التي ستطلبها الصين في عام ٢٠١٥.

الشكل ٦
الأسعار الاسمية لأنواع مختارة من القطن والمطاط، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٤
(بالدولار)



المطاط، صفحة مضلعة مدخنة رقم ٣ (سنت/الكيلوغرام) مؤشر توقعات سوق القطن العالمية "A" (سنت/البرطل)

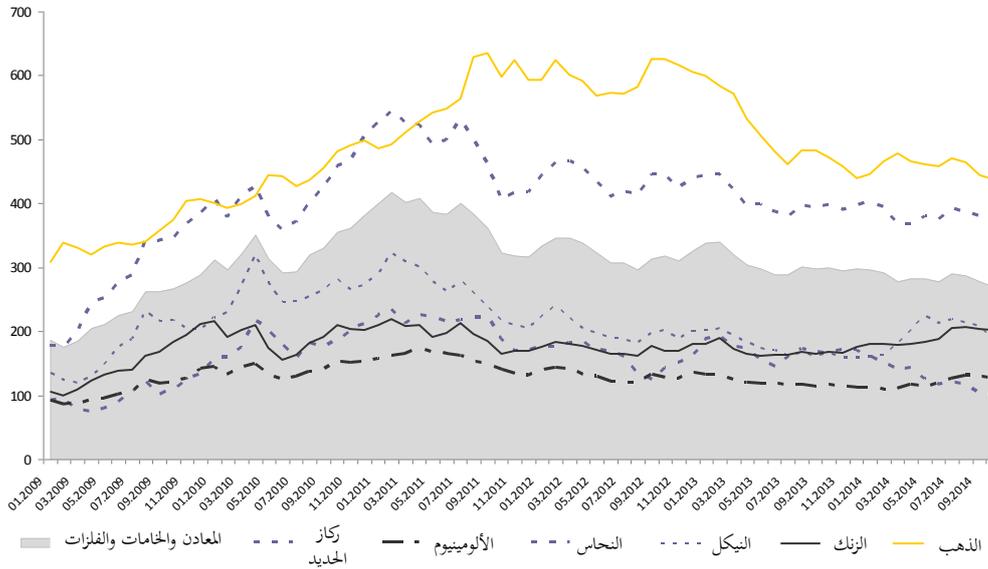
المصادر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى البيانات المستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد (UNCTADStat).

١٧- وإذا ما بقيت حال المحاصيل الحالية كما هي، فإن من المتوقع أن تواصل أسعار معظم السلع الأساسية الزراعية هبوطها في عام ٢٠١٥. ويشير هذا الوضع قلقاً كبيراً لدى المزارعين ولا سيما لدى صغار المزارعين في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الذين ما انفكت هوامش الربح الذي يحققونه تضيق. ومع ذلك، لا تزال الشواغل المتعلقة بأحوال الطقس، ولا سيما ظاهرة إل - نينيو، تشكل عامل خطر كبير يهدد بارتفاع أسعار السلع الأساسية الغذائية والزراعية خلال الأشهر القادمة.

٢- المعادن والفلزات والخامات

١٨- سجّلت أسعار المعادن والخامات والفلزات انحداراً من أعلى مستويات كانت قد بلغت في عام ٢٠١١ على الرغم من تقلبات في الأسعار كانت قصيرة الأمد. فعلى مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤، سجل مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات متوسطاً قدره ٢٨٣ نقطة بالمقارنة مع ٣٠٨ نقاط كان قد سجله في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. إلا أن هذا الاتجاه العام يخفي وراءه تفاوتاً في أداء المعادن والخامات والفلزات كل على حدة. فعلى سبيل المثال، وبينما كان سوق ركاز الحديد يميل إلى الهبوط، كانت أسواق النيكل والزنك تشهد ارتفاعاً شديداً في الأسعار مقارنةً بالمستوى الذي سجلته في عام ٢٠١٣ (الشكل ٧). وبلغ سوق الألمنيوم أيضاً نقطة مفصلية بعد سنوات من وفرة العرض الدائمة.

الشكل ٧
مؤشرات الأسعار بالدولار لمعادن وخامات وفلزات مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ -
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
(١٠٠=٢٠٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى البيانات المستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد (UNCTADStat).

ملحوظة: لم يُدرج الذهب ضمن مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات.

١٩- واتسمت سوق النيكل، وهو عنصر يُستخدم في صناعة الفولاذ المقاوم للصدأ، بوفرة العرض وبتراجع الأسعار في عام ٢٠١٣. إلا أن حركية السوق قد تبدلت بعد أن دخل حيز النفاذ الحظر الذي فرضته إندونيسيا، وهي الرائدة عالمياً في استخراج معدن النيكل، على تصدير الخامات غير المعالجة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد أدى القلق من حدوث نقص في العرض، مقروناً بمضاربة المستثمرين الماليين في الشراء، إلى ارتفاع شديد في أسعار النيكل. ففي أيار/مايو ٢٠١٤، ارتفع سعر النيكل في بورصة لندن للمعادن ليلعب ٤٣٤ ١٩ دولاراً للطن الواحد، وهو أعلى سعر حققه على مدى ٢٧ شهراً، أي أنه ارتفع بنسبة ٣٨ في المائة مقارنةً بما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ورغم أن الأسعار انحدرت في الأشهر التالية بسبب ارتفاع المخزون، فإن متوسط سعر النيكل خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤ ظلت تفوق سعرها على مدى نفس الفترة من عام ٢٠١٣ بنسبة ١٢ في المائة.

٢٠- وعاودت سوق الزنك الارتفاع في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤. فقد ارتفع متوسط سعر هذا المعدن، الذي يُستخدم أساساً في صناعة الفولاذ المقلون، بنسبة ١٣ في المائة مقارنةً بالمتوسط الذي كان قد سجله في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٣. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، شهد سعر الزنك في بورصة لندن للمعادن ارتفاعاً

صاروخياً كان الأعلى في ثلاث سنوات فبلغ سعر الزنك ٣٢٩ ٢ دولاراً للطن الواحد. وقد ارتكزت هذه الزيادة على ارتفاع الطلب الذي كان من دوافعه نمو إنتاج السيارات إلى جانب توقع تراجع في العرض وفي المخزونات من الزنك. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، أشار فريق الدراسة الدولية للخصائص والزنك إلى أن سوق الزنك سيسجل عجزاً في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، الأمر الذي من شأنه أن يدمم مستويات الأسعار الراهنة.

٢١- وعانى سعر الألمنيوم من وفرة العرض على مدى سنوات. إلا أنه تم بلوغ نقطة مفصلية في عام ٢٠١٤. فبعد أن انخفضت أسعار الألمنيوم إلى أدنى مستوياتها على مدى ٥٥ شهراً فبلغت ١ ٦٩٤ دولاراً للطن في شباط/فبراير ٢٠١٤، فإنها قد ارتفعت مجدداً في الأشهر التالية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، ارتفعت الأسعار لتبلغ ٢ ٠٣٠ دولاراً للطن، أي أنها زادت بنسبة ٢٠ في المائة مقارنةً بالمستوى الذي كانت قد سجلته في شباط/فبراير. وقد ساهم عدد من العوامل في هذا الارتفاع الصاروخي في الأسعار من جملتها خفض منتجي الألمنيوم الرئيسيين القدرة الإنتاجية؛ وحظر إندونيسيا تصدير البوكسيت، وهي من أكبر منتجي العالم؛ وتعافي الطلب خاصة من قبل صناعة السيارات في الولايات المتحدة. وقد أدى هذا التحسن الكبير في ظروف السوق إلى ارتفاع متوسط سعر الألمنيوم على مدى الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤ فبلغ ١ ٨٤٢ دولاراً للطن، أي أنه أقل بقليل فقط من السعر الذي سُجِّل في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣.

٢٢- وكان أداء سوق النحاس باهتاً خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤. فقد بلغ متوسط الأسعار ٦ ٩٢٠ دولاراً للطن الواحد، أي أنه انخفض من ٧ ٣٦٤ دولاراً كان قد سجلها في نفس الفترة من عام ٢٠١٣. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، انخفض سعر النحاس في بورصة لندن للمعادن إلى ٦ ٦٦٦ دولاراً، وهو أدنى سعر حققه منذ تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد ساهم ارتفاع إنتاج التعدين والشواغل بخصوص توقعات الطلب من الصين، وهي من أوائل مستهلكي النحاس في العالم، مساهمة كبيرة في انحدار سعر النحاس. وفضلاً عن ذلك، غذى تحلُّف الصين للمرة الأولى عن الوفاء بسند دين تجاري في آذار/مارس ٢٠١٤، إلى جانب التحقيق في احتمال حدوث عملية احتيال من أجل تمويل شراء معادن خسيصة، الشكوك في السوق إزاء طلب هذا البلد مستقبلاً على النحاس المشروط بصفقات إقراض^(٦).

٢٣- وشهد سعر ركاز الحديد الخام، وهي مادة خام تُستخدم في صناعة الفولاذ، انحداراً حاداً خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤. فمن مبلغ ١٢٨ دولاراً للطن الجاف الواحد في كانون الثاني/يناير، نزل السعر إلى ٨٠ دولاراً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وانخفض

(٦) حسب جريدة *South China Morning Post*، يدعى أن كمية ٤٠٠ ٠٠٠ طن من المعادن الخسيصة، ومن بينها النحاس والألمنيوم، مخزنة في ميناء كينغ داو، قد استُخدمت عدة مرات كضمان للحصول على قروض من مصارف مختلفة.

السعر المرجعي لركاز الحديد بنسبة ٣٧,٥ في المائة^(٧). وكان السبب الرئيسي في هبوط السعر الشديد هو وفرة العرض من قبل مجموعات تعدين رئيسية في العالم وضعف النمو في إنتاج الفولاذ في الصين حيث أدى تراجع سوق العقار إلى خفض الطلب على الفولاذ. وسيستمر تعرّض سعر ركاز الحديد للضغط في عام ٢٠١٥ ما لم يقرر كبار منتجي ركاز الحديد خفض إنتاجه بصورة كبيرة.

٢٤- وفي أعقاب هبوط شديد في سعر الذهب بلغت نسبته ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٣، سجل سوق الذهب أداءً باهتاً في عام ٢٠١٤. فخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤، بلغ معدل أسعار الذهب ٢٨٢ ١ دولاراً للأوقية الترويضية، أي أنه انخفض بنسبة ١١ في المائة مقارنة بما كان عليه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣. وبعد أن عاودت أسعار الذهب الارتفاع لفترة قصيرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤، هوت في الربع الثاني منه. وقد شكّل تراجع الطلب المادي الشديد على الذهب وارتفاع المعروض منه ضغطاً على أسعار الذهب^(٨). ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٤، خف الطلب نتيجة استعادة دولار الولايات المتحدة قوّته وتوقع أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة في عام ٢٠١٥. وفي تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٤، هبطت أسعار الذهب لتبلغ ٢٢٢ ١ دولاراً للأوقية الترويضية، وهو أدنى مستوى بلغه سعر أوقية الذهب منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وشهد عام ٢٠١٤ أيضاً إصلاحاً شاملاً لآلية تحديد سعر الذهب التي شارف عمرها على مائة سنة، والتي سُبستعاض عنها في أوائل عام ٢٠١٥ بنظام إلكتروني أكثر شفافية تديره بورصة إنتركونتيننتال (انظر المربع أدناه).

مراجعة آليات تحديد الأسعار المرجعية في أسواق المعادن الثمينة

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعلن اتحاد سوق لندن للسبائك اختيار إدارة بورصة إنتركونتيننتال لتكون المتصرف عن الطرف الثالث في سعر الذهب داخل الاتحاد. وستوفر البورصة منهاجاً للأسعار وتحدد المنهجية وتؤدي أدوار إدارة وتسيير سعر الذهب بشكل عام. وسيُحدّد سعر الذهب المرجعي العالمي الجديد رقمياً بناءً على المزايدة. وستتم المزايدة بالدولار واليورو والجنيه الأسترليني ويُعلن عن العطاءات والعروض في الوقت الحقيقي، وسيُحدّد السعر كل ٣٠ ثانية. وستحل عملية تحديد سعر الذهب الجديدة هذه محل آلية تحديد سعر الذهب مرتين في اليوم التي استمر العمل بها قرابة قرن من الزمن، والتي كانت تتم، منذ عام ٢٠٠٤، عن طريق عقد مؤتمر مغلق عن بُعد يُشارك فيه عدد صغير من المصارف الأعضاء. ومن المتوقع أن تدخل آلية تحديد أسعار الذهب في اتحاد سوق لندن للسبائك حيز التنفيذ في الربع الأول من عام ٢٠١٥.

(٧) الأسعار المرجعية هي أسعار التسليم الفوري لواردات الصين من رقيق ركاز الحديد المشبع بالحديد بنسبة ٦٢ في المائة (شاملة للتكاليف والشحن إلى ميناء تيانجين).

(٨) تُظهر بيانات مجلس الذهب العالمي أن الطلب على الذهب قد انخفض إلى ٩٦٣,٨ طنناً في الربع الثاني من عام ٢٠١٤، أي بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٣، وأن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تراجع طلب المستهلكين بشدة على الجواهرات وسبائك الذهب والنقود الذهبية (مجلس الذهب العالمي، ٢٠١٤) (World Gold Council, 2014, *Gold Demand Trends*, Second quarter 2014, August).

وحدث الإصلاح الشامل لعملية تحديد سعر الذهب المرجعي في سياق عام اتسم بالمطالبة المتزايدة بمزيد من الشفافية والإشراف على الأسعار المرجعية الهامة في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية درءاً لخطر التلاعب. وبعد حدوث فضيحة السعر المعروض المشترك بين المصارف في لندن (ليبور)، والتحقيق في إساءة استخدام أسواق تبادل العملات النقدية، زاد المنظمون تمحيصهم لأسواق المعادن الثمينة. وتعرضت آلية تحديد سعر الذهب الحالية للنقد بسبب ما يشوبها من نقص في الشفافية لأن المصارف التي كانت تحدد السعر المرجعي لم تكن تعلن عن أي من البيانات التي كانت تُستخدم في تحديده.

وجاء إصلاح آلية تحديد سعر الذهب بعد أن حدثت تحركات مماثلة فيما يخص سوق الفضة والبلاديوم والبلاتين. ففي آب/أغسطس ٢٠١٤، أطلقت كل من بورصة شيكاغو التجارية وطومسن رويتز الآلية الجديدة لتحديد سعر الفضة في اتحاد سوق لندن للسبائك كي تحل محل آلية تحديد سعر الفضة في لندن المعمول بها منذ ١١٧ عاماً. وتتولى الآلية الجديدة إدارة الأسعار المرجعية للبلاديوم والبلاتين، وقد أطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ LMEBullion وهي عبارة عن حل إلكتروني يعرض الأسعار المرجعية لأسواق البلاتين والبلاديوم. وعلى الرغم من إثارة بعض الشواغل بشأن ارتفاع التكاليف المرتبطة بتشديد قواعد تحديد الأسعار المرجعية للسلع الأساسية المادية، فإنه يُتوقع بوجه عام أن يحسّن الإصلاح الشامل لآليات تحديد الأسعار المرجعية في سوق المعادن الثمينة شفافية السوق وكفاءتها، وأن يمنع حدوث تلاعب في الأسواق.

المصدر: جريدة فينانشيال تايمز، عدة أعداد؛ Thomson Reuters, 2014, LBMA silver price launches new era in pricing precious metals, 15 August; LME, 2014, LME announces successful launch of LBMA platinum and palladium prices, 4 December

٣- الطاقة

٢٥- زاد الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ وبنسبة ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣^(٩). وفي عام ٢٠١٤، يُتوقع أن يتباطأ نمو الطلب عليها معبراً عن الوهن في الاقتصاد العالمي^(١٠). ومن بين أنواع الطاقة الأولية المختلفة، فإن أنواع الوقود الأحفوري هي الطاقة الأكثر شعبية من حيث الاستهلاك. إذ تشكّل ما يزيد على ٨٠ في المائة من مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية، فيمثل النفط ٣٢,٨ في المائة؛ والغاز ٢٣,٧ في المائة؛ والفحم ٣٠ في المائة^(١١). إلا أن تحولاً تدريجياً قد حدث في الآونة الأخيرة نحو بدائل منخفضة الكربون كالطاقات المتجددة وذلك بسبب انبعاثات غاز ثاني الكربون وأثرها في تغير المناخ. وحسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة، يمكن أن توفر الطاقات المتجددة ٢٥ في المائة من إمدادات الطاقة بحلول عام ٢٠٤٠

British Petroleum, 2013, *BP Statistical Review of World Energy 2013* (London, BP Public Limited Company), http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf (٩)

.International Energy Agency (IEA), 2014, *World Energy Outlook 2014* (Paris, IEA) (١٠)

.British Petroleum, op. cit (١١)

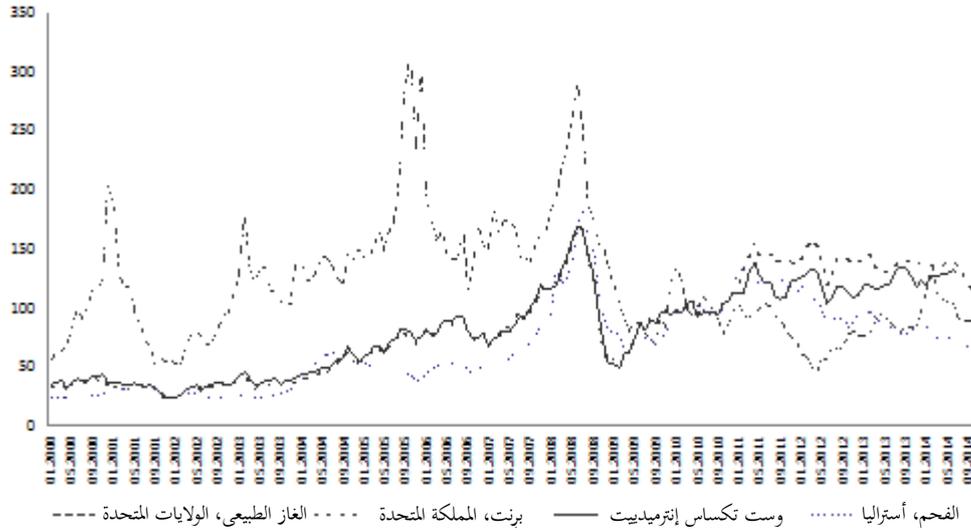
ونحو نصف الزيادة العالمية في توليد الطاقة ويمكن أن تسبق الفحم إلى مقدمة مصادر الكهرباء ما لم يتواصل الانحدار الشديد في أسعار النفط الذي سُجِّل مؤخراً. ومن المتوقع أن يأتي معظم النمو الحاصل في الطلب العالمي على الطاقة إلى حدود عام ٢٠٤٠ من الاقتصادات الناشئة^(١٢).

النفط الخام

٢٦- خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، شهد سعر النوعين المرجعيين من النفط الخام، وهما برنت ووست تكساس إنترميديت، تقلباً بين ١٠٠ دولار و١١٠ دولارات. إلا أن الأسعار هبطت بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة منذ نهاية حزيران/يونيه وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، فبلغ سعر خام برنت ٥٧ دولاراً وسعر خام وست تكساس إنترميديت ٥٣ دولاراً (الشكل ٨). وكان هناك عاملان رئيسيان يجركان إلى حد كبير هذا الهبوط في الأسعار وهما خفوت الطلب العالمي على النفط وفائض الإمدادات في الأسواق. ولن يتغير هذان العاملان الأساسيان في الأسواق فجأة؛ لذلك من المتوقع أن تواصل أسعار النفط هبوطها على الأقل خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥.

الشكل ٨

بالدولار، مؤشرات أسعار النفط الخام (برنت)، والغاز الطبيعي وست تكساس إنترميديت (هنري هاب) والفحم (أستراليا)، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
(١٠٠=٢٠١٠)



٢٧- وحسب الوكالة الدولية للطاقة، يُتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٤ بنحو ٠,٦٨ مليون برميل يومياً ليبلغ ٩٢,٤ مليون برميل يومياً، وهذا أقل بكثير من الإمدادات العالمية البالغة ٩٤,٢ مليون برميل يومياً حسب التقديرات لنهاية العام^(١٣). وقد ذُكرت عدة

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) IEA, 2014, Oil Market Report, November (accessed 4 November 2014)

أسباب لتباطؤ نمو الطلب على النفط الخام. ويتمثل السبب الأول في حدوث تحوُّل في سلوك المستهلك ناتج عن التشناؤم بخصوص آفاق نمو الاقتصاد العالمي. ويتمثل السبب الثاني فيتمثل في تراجع طلب الصين على النفط الخام، وقد كانت في طلبية مصادر الطلب التصاعدي على النفط في السنوات الأخيرة، وقد كان هذا التراجع أسرع مما كان متوقعاً ومن أسبابه فتور الاقتصاد وتناقص استهلاك مؤسسات الأعمال التجارية للطاقة. بينما يتمثل السبب الثالث في تباطؤ النمو في أوروبا وفي تحسُّن الكفاءة في استهلاك الطاقة في صفوف الأفراد ومؤسسات الأعمال التجارية مما ساهم في فتور الطلب. وختاماً، ساعد تعزُّز قيمة الدولار أيضاً في تراجع الطلب في البلدان ذات العملات الأضعف لأنه يرفع كلفة شراء النفط المحدد سعره بالدولار.

٢٨- ويمكن أن يعزى فائض الإمدادات بالنفط الخام في السوق إلى عوامل شتى مرتبطة بالإنتاج. أولها، أن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، في مؤتمرها ١٦٦ المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، رفضت إعادة النظر في سقف إنتاجها على الرغم من انهيار الطلب. وكان متوقعاً أن تتبع المنظمة سياستها التقليدية بإجراء تخفيضات كبيرة في الإنتاج للحد من العرض. ولكن التغيير الظاهر في سياسة الأوبك، والذي عبّر عنه وزير النفط السعودي، يلمح إلى أن المجموعة لن تخفض إنتاجها مما سيساهم في إبقاء فائض الإمدادات في السوق. أما العامل الثاني فيتجلى في تزايد إنتاج أمريكا الشمالية. وفي الوقت الذي كان فيه هذا التقرير قيد التحرير، كان يُتوقع أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من ١٠,٢٤ مليون برميل دولار يومياً في عام ٢٠١٣ إلى ١١,٦٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤ ثم ١٢,٦٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٥^(١٤). ويعود معظم الزيادة في الإنتاج إلى تطور تقنيات الحفر الأفقي والتصديع الهيدرولي في الحقل الصخرية للإفراج عن النفط والغاز المحبوسين داخل التكتلات الصخرية. وفضلاً عن ذلك، يُتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الخام الفائض الخفة والمكثفات النفطية في كندا، التي تُستخدم عادةً لتخفيف النفط الخام الأثقل (المشتق من النفط الرملي) لنقله بواسطة أنابيب، بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٤^(١٥). ويتجلى العامل الثالث في توقُّع أن يضيف ما تستخرجه البرازيل من سانتوس باسين في عمق البحر ٢٠٦ آلاف برميل يومياً إلى الإنتاج الحالي في عام ٢٠١٤ و٣٢٥ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٥؛ وتوقُّع ارتفاع في إنتاج خليج المكسيك قدره ١٥٥ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٥^(١٦). وختاماً، بلغ إنتاج الاتحاد الروسي مستويات تكاد تحطم أرقاماً قياسية

(١٤) انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/2014/08/12/us-eia-oil-outlook-idUSKBN0GC1QE20140812> (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(١٥) Financial Post, 2014, Canada's surprise light oil boom delights oil sands producers seeking diluent, 6 June. متاح على هذا الرابط: <http://business.financialpost.com/2014/06/06/canadas-surprise-light-oil-boom-delights-oil-sands-producers-seeking-diluent/> (تم الاطلاع عليه في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(١٦) Finance, 2014, Goldman slashes 2015 oil price, as output tops demand, 27 October. متاح على هذا الرابط: <http://finance.yahoo.com/news/goldman-cuts-brent-forecast-15-2015-034255193--sector.html> (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

إذ بلغت ١٠,٦١ مليون برميل يومياً، ويأتي معظمها من الزيادة الكبيرة في إنتاج شركة "روسينفط" ومنتجين أصغر حجماً مثل "باشينفط"، التي زاد إنتاجها من شهر إلى آخر بنسبة ١,٥ في المائة^(١٧).

٢٩- وعلى العموم، تذهب توقعات العرض بالنسبة للبلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط إلى ارتفاع العرض من ٥٤,٦٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣ إلى ٥٦,٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤ وبلوغه ٥٧,٦٨ مليون برميل يومياً^(١٨) في نهاية عام ٢٠١٥، بما يأخذ في الاعتبار ترايد إنتاج الولايات المتحدة والبرازيل وكندا والاتحاد الروسي. ومقارنةً بمخرجات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سجل العرض العالمي ارتفاعاً قدره ٢,٧ مليون برميل فبلغ ٩٤,٢ مليون برميل يومياً، بينما ظل الطلب يتجاوز بقليل فقط ٩٢ مليون برميل يومياً، وهو ما يبقى فائضاً كبيراً من الإمدادات في السوق^(١٩).

٣٠- وقد أحبط انهيار سعر النفط الاستثمار في هذا القطاع. فقد حذرت شركة لوكاويل (Lukoil)، وهي ثاني أكبر منتج للنفط في الاتحاد الروسي، من أن البلد سيفقد ٢٥ مليون إلى ٧٠ مليون طن من الإنتاج بحلول عام ٢٠١٧ بسبب نقص الاستثمار وبسبب انخفاض عدد ما يُخفر من آبار^(٢٠). وقد بدأت شركات النفط الغربية بدورها تخفض بعض إنتاجها الذي يحقق قدرًا أقل من الربح في الحقول البحرية العميقة التي تطرح صعوبات تكنولوجية في استغلالها بسبب ارتفاع التكاليف. وحسب تقديرات فايننشال تايمز، فإن من شأن التراجع الحالي في الأسعار أن يخفض الاستثمارات بنحو تريليون دولار التي كان مزعماً تنفيذها (دون حساب الاستثمارات في النفط الصخري) ويحرم العالم من ٧,٥٠ مليون برميل يومياً على مدى العقد القادم^(٢١). وترفع ثورة النفط الصخري حالياً كمية الإمدادات في الولايات المتحدة بيد أنه من المتوقع أن تبدأ كميتها في التضاؤل بعد عام ٢٠٢٠. وتذهب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أنه سيكون ضرورياً استثمار نحو ٩٠٠ مليار دولار سنوياً لتطوير حقول النفط والغاز تصاعدياً بحلول عقد الثلاثينات من هذا القرن بهدف تلبية الطلب المتوقع والبالغ ١٠٤ ملايين برميل يومياً في عام ٢٠٤٠، أي أنه يتجاوز الطلب المسجل في الوقت الحاضر بنحو ١٥ في المائة فقط^(٢٢).

Reuters, 2014, Update 1 – Russia keeps oil output near high despite sanctions, low prices, (١٧) 2 November. متاح على هذا الرابط: <http://www.reuters.com/article/2014/11/02/russia-oil-output-idUSL6N0SS06A20141102>.

(تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

IEA, 2014, Oil Market Report, October. Available at <https://www.iea.org/>: انظر الرابط الإلكتروني التالي: (١٨) oilmarketreport/omrpublic/ (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(١٩) المرجع نفسه.

انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/2014/11/02/russia-oil-output-idUSL6N0SS06A20141102>; (تم الاطلاع عليه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.ft.com/cms/s/0/b3d67518-845f-11e4-bae9-00144feabdc0.html#axzz3MdysJCIS> (تم الاطلاع عليه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٢٢) World Energy Outlook, IEA, October 2014.

الغاز الطبيعي

٣١- تتفاوت أسعار الغاز الطبيعي بصورة كبيرة بين مختلف مناطق التسعير في العالم، فعلى سبيل المثال، هناك سعر هنري هاب (الولايات المتحدة الأمريكية)، ونقطة التوازن الوطنية لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية^(٢٣)، وسعر الغاز الطبيعي المسال الياباني، بما فيه التكلفة والتأمين والشحن. فسعر الغاز الطبيعي هنري هاب الآني لكل مليون وحدة حرارية بريطانية تقلب ضمن هامش ضيق تراوح بين ٣,٣٣ دولار و ٤,٠٤ دولار طيلة عام ٢٠١٣ تقريباً. وبدأ السعر يرتفع في كانون الأول/ديسمبر وبلغ ذروته في شباط/فبراير ٢٠١٤ حيث ساعدت برودة الطقس على دفع الأسعار إلى الصعود فبلغت ستة دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ثم انخفض السعر تدريجياً إلى ٣,٧٨ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤^(٢٤). ومن العوامل التي ساهمت في الهبوط المطرد فائض الإمدادات الناجم عن زيادة الإنتاج المحلي من الوقود الصخري وانخفاض الطلب بسبب اعتدال الطقس لاحقاً في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤. ثم عادت الأسعار إلى الارتفاع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بعد موجة مفاجئة من البرد القارس لكن مستوى السعر عاد إلى الانخفاض بعد ذلك ويتوقع أن يظل منخفضاً بسبب توقعات استمرار تسجيل درجات حرارة تفوق درجات الحرارة العادية في جميع أنحاء الولايات المتحدة وبسبب وفرة الإمداد. وقد تنخفض درجات الحرارة خلال آخر أشهر الشتاء لكن من المرجح أن يُحول العرض الوفير مقروناً بارتفاع مستويات المخزونات دون ارتفاع شديد ومفاجئ في الأسعار بسبب أحوال الطقس.

٣٢- وفيما يخص أسعار الغاز الطبيعي المستندة إلى نقطة التوازن الوطنية، فإن سوق الغاز الطبيعي في السوق الآنية، المعتادة على أسعار غاز مرجعية في المملكة المتحدة وأوروبا القارية، قد شهدت انخفاضاً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ من ٦٥,١١ بنساً^(٢٥) لكل وحدة حرارية إلى ما يربو على ٤٥ بنساً في أيار/مايو. وقد ساهم اعتدال الحرارة غير المتوقع في فصل الشتاء (٢٠١٣/٢٠١٤) وتراجع الاستهلاك التجاري للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء مساهمة كبيرة في تراجع أسعار الغاز في هذه السوق الآنية. ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذا الضغط باتجاه هبوط الأسعار وفرة الإمدادات وارتفاع المخزونات وزيادة كمية الطاقة المولدة من قوة الرياح والشمس والكتلة الحيوية، الأمر الذي هدأ الطلب على الغاز الطبيعي ومكّن من

(٢٣) يحصل سوق الغاز البريطاني على إمداداته من مصادر متنوعة منها الغاز المنتج في المملكة المتحدة وذلك الذي يصل عبر الأنابيب من النرويج ومن أوروبا القارية والمخزونات ومن الغاز الطبيعي المسال من الأسواق العالمية. ومن الفاعلين في السوق الذين يقومون بالبيع والشراء منتجون للنفط والغاز وموردون للغاز الطبيعي المسال ومرافق عامة ومحطات توليد الطاقة ومستخدمون صناعيون وتجار في أسواق المال.

(٢٤) انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/rngwhhdm.htm> (تم الاطلاع عليه في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٢٥) انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.platts.com/news-feature/2014/naturalgas/europe-summer-outlook/index/> (تم الاطلاع عليه في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

إبقاء السوق مزوّدة بالقدر الكافي من مصادر الطاقة. إلا أن أسعار الغاز المستندة إلى نقطة التوازن الوطنية قد عاودت ارتفاعها منذ أوائل تموز/يوليه ٢٠١٤، بنسبة تجاوزت ٨ في المائة، ويعود السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى القلق من انقطاع الإمدادات الروسية لأوروبا. غير أن من المتوقع أن يستقر ذلك الارتفاع طيلة أشهر الشتاء في حدود ٦٠ بنسباً لكل وحدة حرارية لأن المخازن مملوءة بنسبة تناهز ٩٠ في المائة من قدرتها، فهي تحتوي على ٧٤ مليار متر مكعب، أي ما يزيد على ١٥ في المائة من الطلب السنوي على الغاز في أوروبا^(٢٦). وهكذا فإن كمية الاحتياطيات المتوفرة تفوق بنحو ١٦ مليار متر مكعب الكمية التي كانت متوفرة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣. وسيساعد هذا الأمر على التعويض عن أثر حالات النقص التي يمكن أن تحدث في العرض التي يمكن أن تجعل الأسعار ترتفع مجدداً.

٣٣- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ترتبط أسعار الغاز الطبيعي بالعقود المرتبطة بمؤشر سعر النفط، وهو الأمر الذي يجعل الأسعار مرهونة إلى حد كبير بالعوامل المؤثرة في سوق النفط. وتتم التجارة في العادة بواسطة شحنات الغاز الطبيعي المسال، حيث يشكل اليابان نحو ثلاثة أرباع الواردات من شرق آسيا وثلث واردات العالم من الغاز الطبيعي المسال. وفي عام ٢٠١٤، هبطت أسعار الغاز الطبيعي المسال بأكثر من ٤٣ في المائة من ٢٠ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شباط/فبراير إلى ١١,٣٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أيلول/سبتمبر^(٢٧)، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك هبوط أسعار النفط وضعف نمو الطلب على الطاقة المولدة بالغاز في اليابان، إلى جانب اعتدال الطقس أثناء فصل الشتاء في المنطقة ووفرة العرض في السوق. وقد شُرع في تنفيذ مشروع الغاز المسال لبابوا غينيا الجديدة، الذي تنفذه شركة إكسون موبيل، قبل الموعد الذين كان مقرراً فضخ كميات من الغاز الطبيعي المسال في السوق الآتية قبل دخول عقود الصادرات الطويلة الأجل حيز النفاذ^(٢٨). ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في هبوط أسعار الغاز تحسّن كفاءة الطاقة وتزايد الإقبال على أنواع الوقود المنافسة كالطاقة المتجددة بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في استخدام الفحم في محطات توليد الكهرباء وتباطؤ استهلاك الغاز الطبيعي العائد في جزء منه إلى تباطؤ النمو السكاني واحتمال العودة إلى الطاقة النووية الذي يؤثر على العقود الطويلة الأجل بين المصدرين والمستوردين التي تميّز سوق الغاز الطبيعي المسال. وفي تشرين الأول/أكتوبر، انقلب الهبوط إلى الارتفاع بسبب تزايد الطلب الموسمي الناجم عن مخزونات المرافق العامة مع اقتراب فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي.

(٢٦) انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/2014/09/09/us-ukraine-crisis-gas-europe-idUSKBN0H41ER20140909> (تم الاطلاع عليه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٢٧) انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/2014/11/12/ing-japan-spot-idUSL3N0T210P20141112> (تم الاطلاع عليه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٢٨) انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.oilsearch.com/Our-Activities/PNG-LNG-Project/PNG-LNG-Project-Overview.html> (تم الاطلاع عليه في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

الفحم

٣٤- عبر التاريخ، شهدت أسعار الفحم استقراراً أكثر مما شهدته سعر النفط والغاز غير أنها بدأت تشهد بعض التقلب خلال العقد الماضي. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، هبط سعر الفحم الحراري الأسترالي بنسبة تزيد عن ٣٦ في المائة من ذروته التي بلغت ١٤١,٩٤ دولار للطن الواحد إلى ٩٠,٣٦ دولار للطن الواحد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وواصلت الأسعار هبوطها في عام ٢٠١٤ من ٨٧,٤٤ دولار للطن الواحد في كانون الثاني/يناير إلى ٦٨,٤٥ دولار للطن الواحد في تشرين الأول/أكتوبر، أي أنها سجلت خسارة تفوق ٢٠ في المائة. وكان محرك هذا الضغط باتجاه هبوط أسعار الفحم مخرجات التعدين الكبيرة في البلدان المصدرة كأستراليا وإندونيسيا والولايات المتحدة وكولومبيا وجنوب أفريقيا. وبلغ الإنتاج العالمي مستوى قياسياً قدره ٧,٨ مليار طن في عام ٢٠١٣، أي أنه سجل زيادة بنسبة ٠,٤ في المائة مقارنةً بالمستويات المسجلة في عام ٢٠١٢^(٢٩)، بينما بقي الاستهلاك بطيئاً. ومن أسباب خفوت الطلب الآثار البيئية المنسوبة إلى الفحم والناشئة عن استخراج الفحم واستعماله وسياسة التخلص من الكربون في اقتصادات معظم البلدان ومنافسة عدد أكبر من مصادر طاقة أكثر رفقا بالبيئة منه.

٣٥- وقد شكّلت أسعار الفحم المنخفضة حالياً ضغطاً على المنتجين في جميع أنحاء العالم لخفض الإنتاج والتكاليف. وردت بعض شركات التعدين على انخفاض الأسعار بخفض الإنتاج. ويعتزم أحد كبار منتجي الفحم في الاتحاد الروسي، وهو شركة كوزباسرزيزوغول، خفض صادراته بكمية قدرها ٢,٣ مليون طن في عام ٢٠١٥ بسبب قلة الطلب. وتعتمز شركة غلينكور، وهي أكبر منتج للفحم الحراري المحمول بجرأ، بدورها إغلاق مناجم الفحم التي تملكها في أستراليا لمدة ثلاثة أسابيع ابتداءً من منتصف كانون الأول/ديسمبر، وهو ما سيحد من إنتاجها ويخفّضه بكمية قدرها خمسة ملايين طن (نحو ٦ في المائة من مخرجات غلينكور السنوية من الفحم الأسترالي)^(٣٠). ومن المتوقع أن تدعم الأسعار قرارات الحد من الصادرات، مقترنةً بالتخلص من القدرات العالية الكلفة وبنمو الطلب، كي تبقى في مستويات تجذب استثمارات جديدة في هذا الميدان.

الطاقة المتجددة

٣٦- وقرت الطاقة المتجددة نسبة تقدّر بـ ١٧ في المائة من الطاقة النهائية المستهلكة عالمياً في عام ٢٠١١ و١٩ في المائة منها في عام ٢٠١٢. وفي نهاية عام ٢٠١٣، كان يُتوقع أن ينمو الاستهلاك مجدداً ولكن البيانات ذات الصلة لم تكن متاحة أثناء كتابة هذا التقرير. وشكّل وقود الكتلة الحيوية التقليدي قرابة نصف مجموع مصادر الطاقة المتجددة المستهلكة في عام ٢٠١٢. وحققت مصادر أخرى من مصادر الطاقة زيادات قليلة في حصتها من إجمالي الطاقة النهائية المستخدمة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة مصادر الطاقة المتجددة العصرية التي توفر الطاقة

(٢٩) World Coal Association, Coal Facts 2014.

(٣٠) انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/07c18366-6c14-11e4-b939-00144feabdc0.html#axzz3KATdvWUR> (تم الاطلاع عليه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

للتدفئة من ٤,١ في المائة إلى ٤,٢ في المائة؛ وارتفع نصيب الطاقة الكهربائية من ٣,٧ في المائة إلى ٣,٨ في المائة؛ وارتفع نصيب الطاقة المولدة من قوة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الجيوحرارية والكتلة الحيوية من ١,٩ في المائة إلى ٢ في المائة. ومن أسباب هذا الارتفاع في الاستهلاك الانحدار الهيكلي في استهلاك أنواع الوقود الأحفوري الملوثة وانخفاض تكاليف تكنولوجيات الطاقة المتجددة والحوافز التي تقدمها الحكومات والحلول المبتكرة لتمويلها. فالتدابير السياسية التي اتخذت لزيادة حصة أنواع الطاقة المتجددة في سلة الطاقة في بعض البلدان، كالصين مثلاً التي أعادت النظر في قانونها المتعلق بالطاقة المتجددة في عام ٢٠١٠، شجعت أيضاً ارتفاع الاستهلاك. وارتفع عدد البلدان التي حددت أهدافاً تتعلق بالطاقة المتجددة من ١٣٨ بلداً إلى ١٤٤ بلداً في مستهل عام ٢٠١٤، وانضم أحد عشر بلداً آخر إلى البلدان التي لديها سياسات راسخة لدعم الطاقة المتجددة فصار عددها ١٣٨ بلداً^(٣١).

٣٧- وقد كان توليد الكهرباء، بما فيه الطاقة الكهرومائية، المجال الرئيس الذي شهدت فيه الطاقة المتجددة نمواً في عام ٢٠١٣ حيث زادت القدرة سنة بعد سنة من ١٧٠ ١ جيجاواط في عام ٢٠٠٩ إلى ١٥٦٠ جيجاواط في عام ٢٠١٣. وحقت الطاقة الكهرومائية أكبر قدرة تراكمية بلغت ١٠٠٠ جيجاواط في عام ٢٠١٣ وأعلى مُدخل إضافي منذ عام ٢٠١٢ (٤٠ جيجاواط)، وتم تثبيت ٧٣ في المائة منه في الصين. واستحوذت الصين أيضاً على حصة الأسد من مساهمة ألواح الخلايا الكهروضوئية (٣٩ جيجاواط)، التي شكّل نموها نحو الثلث من القدرة العالمية المضافة، تليها اليابان والولايات المتحدة. وارتفعت القدرة المضافة بواسطة الطاقة المولدة من قوة الرياح في عام ٢٠١٣ بـ ٣٥ جيجاواط على مدى السنة السابقة فبلغت ٣١٨ جيجاواط. وحقق الاتحاد الأوروبي وأسواق جديدة في أمريكا اللاتينية معظم هذه الزيادة. وارتفعت بخمس جيجاواط أيضاً قدرة توليد الطاقة بالكتلة الحيوية. وفي عام ٢٠١٣، شكّلت مصادر الطاقة المتجددة أكثر من ٥٦ في المائة من صافي الإضافات إلى القدرة الكهربائية العالمية^(٣٢).

٣٨- وارتفع بشدة استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالوقود الأحيائي المسال والغازي في قطاع النقل في عام ٢٠١٣. فزاد الإنتاج العالمي من الإيثانول من ٨٢,٦ مليار لتر إلى ٨٧,٢ مليار لتر، وإنتاج الديزل الأحيائي من ٢٣,٦ مليار لتر إلى ٢٦,٣ مليار لتر في نهاية عام ٢٠١٣. وزاد إنتاج الزيوت النباتية المعالجة مائياً، والمستخدم أيضاً في قطاع النقل، بنسبة ١٦ في المائة حتى بلغت كميتها ثلاثة ملايين لتر في عام ٢٠١٣. وشكّلت أنواع الوقود الأحيائي المسال نحو ٢,٣ في المائة من الطلب العالمي على الوقود^(٣٣). ولا تفتأ أنواع الوقود الأحيائي الغازية، كالبوميثين، تحظى باهتمام متزايد بينما تدرس الحكومات استخدامها في قطاع النقل.

Renewable Energy Policy Network for the 21st Century, 2014, *Renewables 2014, Global Status Report* (Paris, REN21) (٣١)

المرجع نفسه. (٣٢)

المرجع نفسه. (٣٣)

ثانياً- القضايا السياساتية الرئيسية الناشئة عن التطورات الأخيرة التي شهدتها الأسواق

٣٩- يبحث هذا الفصل بعض القضايا السياساتية الرئيسية الناشئة عن التطورات الأخيرة التي شهدتها أسواق السلع الأساسية، وي طرح بعض الخيارات السياساتية المهمة للتغلب على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وهو يسلط الضوء، بصفة خاصة، على السياسات والتدابير لمعالجة الآثار الممكنة لهبوط الأسعار ولتخفيف مخاطر التعرض لتقلبات كبيرة في الأسعار. كما يبحث هذا الفصل المناقشات الأخيرة التي تناولت تدابير تقييد الصادرات التي اتخذتها بلدان مصدرة للسلع الأساسية.

ألف- دعم صغار المزارعين للتغلب على آثار انهيار الأسعار في أسواق السلع الأساسية الزراعية

٤٠- ما فتئت انخفاضات أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة تضيّق هوامش الربح التي يحققها المزارعون، ولا سيما صغار المزارعين في البلدان النامية. وقد دفع هذا بعض البلدان إلى التصرف. فعلى سبيل المثال، جعل انخفاض أسعار زيت النخيل نسبياً مقروناً بارتفاع تكاليف إنتاجه بعض البلدان من كبار المنتجين، كإندونيسيا وماليزيا، إلى التخلي في أواخر عام ٢٠١٤ عن الضرائب التي تجبها على صادراتها في محاولة للحد من تراكم المخزونات المحلية ولدعم دخل المزارعين. وربما تكون مثل هذه القرارات قد حرمت هذه البلدان من مداخيل ضريبية كبيرة في سياق لا تزال فيه فعالية هذه السياسة موضع تساؤل، بالنظر إلى وفرة العرض الحالية في أسواق الزيوت النباتية العالمية. وقد يكون من بين الحلول المطروحة أمام الحكومات وضع و/أو تحسين سياسات تتيح للمزارعين خفض تكاليف إنتاجهم حتى يحافظوا على تنافسيتهم في الأسواق الدولية. ويحتاج المزارعون على الخصوص إلى تمكينهم أكثر من الحصول على وسائل إنتاج منخفضة الكلفة، ومن حملتها البذور والأسمدة والتمويل والأراضي. غير أن تنفيذ هذه السياسة يجب ألا يتم على حساب تدهور البيئة.

٤١- وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم إغفال أن كل مزارع صغير لا يملك المهارات أو القدرة على الاستفادة من المشاركة في السوق حتى بعد اتخاذ التدابير اللازمة وتنفيذها. ففيما يعلق بالمزارعين الذين لا يملكون بالضرورة القدرة على الاستفادة من تدابير زيادة الفرص في ولوج الأسواق، ينبغي النظر في اعتماد سياسات تعويضية تتخذ، على سبيل المثال، شكل معونة مالية معقولة ومحددة زمنياً من أجل تحسين سبل استزاقهم. وينبغي اعتبار تقديم المساعدة لصغار المزارعين طريقة لمعالجة المشاكل المجتمعية ولا سيما الفقر وعدم المساواة التي تُبقي أعداداً كبيرة من السكان على هامش التقدم الاقتصادي.

باء - تدابير تقييد الصادرات في تجارة السلع الأساسية

٤٢ - تتألف تدابير تقييد الصادرات من عدد من الأدوات كالضرائب على الصادرات وحظر التصدير وتحديد حصص الصادرات ووضع شروط للترخيص للتصدير. فأتساءل الأزمة الغذائية لعام ٢٠٠٨، طبقت بلدان نامية العديد من تدابير تقييد الصادرات المؤقتة على السلع الأساسية الزراعية. وتبين دراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي استخدام البلدان النامية، على نطاق واسع، تدابير تقييد الصادرات على المدى الطويل همت المواد الخام الصناعية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢^(٣٤). ومنذ فترة أقرب، شكل حظر إندونيسيا تصدير الخامات غير المعالجة مثلاً آخر على تلك التدابير. ومقارنةً بتدابير تقييد الواردات، فإن قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير تقييد الصادرات أقل صرامة بكثير، لأنها كثيراً ما تُعتبر سياسات داخلية. ومع استثناءات قليلة تم الأعضاء الجدد في منظمة التجارة العالمية، مثل الصين، فإنه لا تقع على عاتق البلدان الأعضاء في تلك المنظمة عموماً التزامات قانونية ملزمة بتقييد الصادرات.

٤٣ - غير أن تزايد استخدام تدابير تقييد الصادرات في تجارة السلع الأساسية في السنوات الأخيرة قد أثار نقاشات بل إنه أدى في بعض الحالات إلى رفع دعاوى قانونية في منظمة التجارة العالمية. فتدابير تقييد الصادرات هزّت ثقة البلدان المتقدمة، المعتمدة على التجارة الدولية في الحصول على المواد الخام التي لا غنى عنها في إنتاجها الصناعي، في العرض وأدت إلى تقلب شديد في الأسعار. أما بالنسبة للبلدان المستوردة للأغذية الصافية، فإن تدابير تقييد الصادرات تُفاقم حالة الأمن الغذائي فيها وتُهمز ثقافتها في التجارة الدولية، مثلما شوهد أثناء الأزمة الغذائية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، تشكل تدابير تقييد الصادرات أداة سياساتية هامة تستخدمها لتحقيق أهداف متعددة كتحسين شروط التجارة وزيادة عائدات الضرائب وتحسين الأمن الغذائي وتشجيع تطوير الصناعات وحماية البيئة.

٤٤ - ولأن اتخاذ تدابير تقييد الصادرات تؤدي إلى إعادة توزيع مكاسب الرفاه المتأتبة من التجارة بين البلدان المصدرة والمستوردة، على المديين القصير والطويل، فإنه من المهم تعزيز الحوار والتعاون الدوليين من أجل معالجة هذه القضية. وينبغي على الخصوص، إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل المشروعة للبلدان النامية، كالشواغل المرتبطة بالأمن الغذائي بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والمستوردة للأغذية الصافية، ولحاجة البلدان النامية المعتمدة على السلع إلى زيادة نطاق معالجة المواد الخام محلياً ورفع رتبته في سلسلة العرض.

جيم - تداعيات انخفاض أسعار الطاقة على السياسات العامة

٤٥ - مثلما سبق الذكر، ضغط فائض الإمدادات بالنفط وانخفاض الطلب عليه باتجاه هبوط أسعار الطاقة منذ منتصف عام ٢٠١٤. وقد كان لهذا التراجع فوائد هائلة بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط وبالنسبة للاقتصاد العالمي من حيث تيسير النمو الاقتصادي على المدى

Organization for Economic Cooperation and Development, 2014, *Export Restrictions in Raw* (٣٤)
Materials Trade: Facts, Fallacies and Better Practices

القصير. ومن جهة أخرى، تسجل بلدان مصدرة عديدة خساراً في عائداتها وتواجه صعوبات في تخطيط الميزانية وتشهد تدهوراً في التجارة وتعقيدات في إدارة الاقتصاد الكلي.

٤٦- ولانخفاض أسعار النفط أثرٌ سلبي أيضاً بالنسبة لتطوير حقول النفط، إذ يدفع الشركات النفطية إلى تأخير أو إلغاء استثماراتها في إنتاج النفط بكلفة أعلى، لا سيما فيما يتعلق بتطوير عمليات معقدة وصعبة فنياً تتطلب رأس مال كثيف مثل حقول النفط تحت المياه العميقة. فكريات شركات النفط، مثل شل وهس وإكسون موبيل وشيفرون قد أعلنت عن تخفيضات في نفقات رأس المال في عام ٢٠١٤؛ ويخطط بعضها، مثل بريتيش بتروليوم، لتنفيذ تخفيضات مماثلة في عام ٢٠١٥. وتذهب التقديرات إلى أن ما يقارب نصف المشاريع التي تطورها هذه الصناعة تحتاج إلى أسعار نفط تفوق ١٢٠ دولاراً لتحقيق تدفق نقدي إيجابي^(٣٥). وفضلاً عن ذلك، تؤدي الشكوك التي تكتنف الأسعار وتقلبها إلى خفض الإنفاق على أنشطة الأبحاث والتطوير في مجال النفط والغاز. وقد أدت تكنولوجيات جديدة دوراً رئيسياً في زيادة الإنتاج وخفض التكاليف.

٤٧- وتواجه شركات النفط التي تنقب عن النفط في الحقول الصخرية تحديات استثمارية مشابهة في إيصال النفط إلى الأسواق. فأبار النفط الصخري تستلزم استثماراً كبيراً وتتسم بمعدل المخاطر شديد يتراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة في السنة الأولى من الاستثمار. فإذا ما سجل سعر النفط مزيداً من الهبوط واستمر انخفاض الأسعار، فقد يؤثر ذلك سلباً على القدرة على تمويل نفقات رأس المال مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة بنمو الإنتاج على المدى الطويل^(٣٦).

٤٨- وتبدو الآفاق المستقبلية للنفط إيجابية. إذ تتوقع منظمة البلدان المصدرة للنفط أن يواصل النفط أداء دور رئيسي في تلبية احتياجات العالم من الطاقة، فقد سجل الاقتصاد العالمي أكثر من ضعف حجمه، بينما يتواصل النمو السكاني ويزداد الازدهار في كل مكان على الرغم من الانخفاض الشديد في كثافة الاعتماد على الطاقة^(٣٧). وتُبَيِّن التوقعات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة وإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة أيضاً تنامي الطلب العالمي وفتور العرض من قِبل البلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط. لذلك، فإن قرارات وقف الاستثمار في بناء القدرة الإنتاجية بسبب التكاليف الاقتصادية الناجمة عن تطوير حقول النفط قد

(٣٥) انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.economist.com/news/business/21623694-price-oil-has-been-tumbling-cost-finding-it-has-not-unsustainable-energy> (تم الاطلاع عليه في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

(٣٦) MG Salameh, 2013, Impact of U.S. shale oil revolution on the global oil market, the price of oil and peak oil, International Association for Energy Economics, Third Quarter <http://www.google.co.uk/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CCEQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.iaee.org%2Fen%2Fpublications%2Fnewsletterdl.aspx%3Fid%3D202&ei=DfJVKOpC8a0UdndgcAJ&usg=AFQjCNE6dATkpF2E8WxGQNhy6Lne0Uy8vg&bvm=bv.84607526,d.Bgq> (تم الاطلاع عليه في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

(٣٧) انظر الرابط التالي: http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/Executive_Summary_WOO2014.pdf (تم الاطلاع عليه في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥).

تكون لها عواقب وخيمة على توفير الطاقة بأسعار معقولة في المستقبل. وقد يبدو أن من التناقض الاستثمار في بيئة تتسم بانخفاض الأسعار وعدم اليقين ولكن الهدف السياسي الهام هو زيادة الاستثمار من أجل بناء مزيد من القدرة الآن على الرغم من انخفاض الأسعار بغية تلبية الطلب المتوقع مستقبلاً لأن الفترات الزمنية التي تفصل بين استكشاف النفط الخام وإنتاجه قد تستغرق مدة تبلغ ست سنوات. وتحتاج آبار النفط الصخر وقتاً أقل لاستغلالها ولكن إنتاجها، بخلاف الآبار التقليدية التي يمكن أن تُنتج بمعدلات مستقرة نسبياً على مدى فترة طويلة من الزمن، ينخفض بمعدل يتراوح بين ٦٠ في المائة و ٩١ في المائة على مدى ثلاث سنوات. وسيضمن الاستثمار في بناء مزيد من القدرة الآن الحصول على النفط بسعر معقول في المستقبل وتفاذي حالات الصعود الجنوني في الأسعار التي ستضر بالجانب الاقتصادي لأمن الطاقة.

٤٩- وقد سعى عدد من البلدان إلى تنويع سلة مصادر الطاقة لديه عن طريق زيادة حصة مصادر الطاقة البديلة منها، ولا سيما مصادر الطاقة المتجددة، في ضوء الشواغل التي تثيرها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتغير المناخ إلى جانب أسباب تتعلق بأمن الطاقة. إلا أن هناك ميلاً، عندما تنخفض أسعار النفط، إلى اشتداد الاعتماد عليه وترك مصادر الطاقة الأخرى. وتُشكك هذه الفترة المتسمة بانخفاض أسعار الوقود الأحفوري في جدوى التحول إلى استخدام البدائل أو زيادة استخدامها دون دعم سياسي من الحكومات. ففي عام ٢٠١٣، واجه العديد من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تراجع الدعم السياسي لمصادر الطاقة المتجددة. وواجهت هذه البلدان تحديات فيما يتعلق بالإكراهات المرتبطة بشبكة توزيع الكهرباء، واعتراض محطات توليد الطاقة الكهربائية في بعض البلدان التي أثار قلقها احتدام المنافسة واستمرار ارتفاع المعونة المالية العالمية لقطاع الوقود الأحفوري^(٣٨). ولهذا الأسباب، لا بد من انتهاز سياسات إضافية خاصة فيما يتعلق بخفض التكاليف وتوفير التمويل المبتكر والتغلب على الإكراهات المتعلقة بتوزيع الكهرباء وضمان المنافسة النزيهة. وسيؤتي اتباع استراتيجيات نشيطة من أجل تطوير مصادر الطاقة المتجددة أكله ليس فيما يتعلق بتنويع مصادر الطاقة فحسب، وإنما فيما يتعلق بالحد من أثر استخدام مصادر الطاقة هذه على الصحة والبيئة.

٥٠- ويساهم الفحم بسد نحو ٣٠ في المائة من احتياجات الطاقة الأساسية العالمية وتوفير ٤٠ في المائة من الكهرباء في العالم. وهو ثاني أهم مصدر من مصادر الطاقة الأولية في العالم بعد النفط، والمصدر الأهم لتوليد الكهرباء. فالفحم متوفر بكثرة ويسير الكلفة ويوزع على نطاق واسع في شتى أنحاء العالم. وبمعدلات الإنتاج الحالية، يُتوقع أن تدوم الاحتياطات الثابتة وجودها أكثر من ١١٣ سنة. وهكذا فإن لإدراج الفحم في سلة مصادر الطاقة إيجابيات لكن انبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ يجعله يلقي استحساناً أقل من ذلك الذي تلقاه أنواع أخرى من الوقود تولد كمية أقل من الانبعاثات. وينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل بناء مزيد من المحطات الكفؤة وتجديد المحطات القديمة وتجهيزها بتكنولوجيا أسر الكربون وتخزينه وإغلاق أقدم المحطات وأقلها كفاءة. وقد شرعت بعض البلدان فعلاً في تصحيح استخدام

(٣٨) Renewable Energy Policy Network for the 21st Century, op.cit

الفحم في توليد الكهرباء بعد الحديث عن إمكانية حدوث نقص في كميات الغاز المتوفر خلال فصل الشتاء ٢٠١٤-٢٠١٥.

دال- الخيارات السياسية المتعلقة بتقلبات الأسعار

٥١- بالإمكان دراسة عدد من الخيارات السياسية المتاحة لتخفيف خطر تقلب الأسعار في الاقتصادات المصدرة الصافية. فخلال سنوات الازدهار الاقتصادي، يمكن رصد ما تحققه الحكومات من عوائد النفط^(٣٩) لتكوين احتياطات لتخفيف من أثر الصدمات. وقد نجح العديد من البلدان المصدرة للنفط في مراكمة احتياطات أثناء فترات ارتفاع الأسعار تُستخدم لتخفيف أثر الإنفاق أثناء فترات تراجع العائد.

٥٢- وقد وازنت منظمة البلدان المصدرة للنفط تقليدياً بين العرض من النفط الخام في العالم وبين التغيرات التي تطرأ على الطلب. وقد نجحت في ذلك إلى حد ما فحافظت على قدرة عالية جداً على الاستجابة للزيادة في الطلب وخصصت حصص الإنتاج للبلدان الأعضاء فيها. وعلى الرغم من أن هذه البلدان لم تتوصل بعد إلى أرضية مشتركة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع فائض الإمدادات في السوق، فإن اعتماد سياسة لخفض الإنتاج ذات مصداقية سيساعد في الحد من وفرة العرض وخفض الأسعار. إلا أن هذا الأمر، حتى كتابة هذا التقرير، لم يكن مطروحاً بغية التصدي لانهيار أسعار النفط أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

٥٣- ومن بين الخيارات العديدة المطروحة لتخفيف مخاطر تقلب الأسعار الأدوات المستندة إلى السوق وهي الأدوات الأقل استخداماً في البلدان النامية. فالأدوات الشائع استخدامها تتراوح بين أدوات تقليدية، كالعقود الآجلة والمقايضات والتوليفات المعقدة، من قبيل عقود ضمان الأرباح رغم تقلب الأسعار الأدوات والبيع المباشر، المعتمدة على استراتيجية المستخدم النهائي الذي تُنفذ من أجل تحويل المخاطر. ويعتمد منتجو السلع الأساسية في البلدان المتقدمة أكثر فأكثر على برامج التحوط من تقلب الأسعار ولكن نطاق استخدام هذه البرامج في البلدان النامية ضيق نوعاً ما بسبب الفهم المحدود لكيفية عمل هذه الأدوات وقلة الخبرة باستخدامها وبسبب العراقيل التي تعوق الإبحار في مشتقات السلع الأساسية (مثلاً، الهوامش في العقود الآجلة ومقايضات الائتمان في حال التخلف عن الدفع) وانعدام إطار عمل مؤسسي يمكن ضمنه تنفيذ عمليات التحوط. وللتغلب على هذه الإكراهات، ينبغي تشجيع الوكالات الحكومية المكلفة بإدارة العوائد على البدء في تقديم التدريب الملائم وبناء قدرات العاملين فيها من أجل اكتساب فهم جيد لكيفية عمل هذه الأدوات المستندة إلى السوق في إدارة مخاطر الأسعار. وينبغي للحكومات أيضاً أن تهيئ بيئة ممكنة للإبحار في المشتقات المالية بالتخفيف من صرامة القواعد والسياسات التي قد تحد من حركة الإبحار في المشتقات المالية وفي الأسواق الأجنبية، على سبيل المثال.

(٣٩) السعر الذي تتم عنده موازنة ميزانية الحكومة.